أنتخبوا المالكي رضي الله عنه

جمعة عبدالله

هكذا وصل الحال في الدعاية الانتخابية لقائمة ائتلاف دولة القانون , للبرلمان القادم , بمستوى وصل الى حد الافلاس السياسي والخداع المضحك من قبل الماكنة الحزبية , لحزب الدعوة في انتهاج اساليب هزيلة , لتصل الى اسفل الدرك من العقم والخواء الذي يشذ عن المضامين الديموقراطية , وعن التنافس الشريف والنزيه في الصراع الانتخابي السلمي , فقد تفتحت قريحة الماكنة الانتخابية , لحزب الدعوة عن أخر الابتكارات الانتخابية في استنساخ تجربة الرئيس المصري المعزول (مرسي) ، وذلك بحشر الدين والتلاعب بالعواطف الدينية في خداع البسطاء من المواطنين التي تخرج الدين من قيمه واهدافه النبيلة من أجل اغراض سياسية ماكرة , وفي سبيل اغتصاب الانتخابات , بنصب افخاخ لصيد الملايين من الناخبين , بحجة الدفاع عن الدين , او الدفاع عن مصالح الطوائف الدينية في امطارهم بالبدع والفتاوى المنافقة.

هكذا نجحت حملة الانتخابات الرئاسية لصالح (مرسي العياط) في جلب ملايين الاصوات الانتخابية التي تأثرت بهذه البدع الدينية المخادعة , وفتاوى (القرضاوي) التي اشعلت المنابر الدينية بالنفاق والخداع . هكذا تعاد هذه النسخة, بتعظيم جاه المالكي باطلاق صفة (رضي الله عنه)، واعتباره بمقام صحابة الرسول , اضافة الى تسميته (مختار العصر) . هكذا سلّمت قيادة حزب الدعوة، أمرها ومصيرها , بيد المأجورين في قيادة الحملات الدعائية , لقائمة ائتلاف دولة القانون .زاعمة بأن المالكي رضي الله عنه , صمام الأمان والكفيل الضامن للطائفة الشيعية , وان عدم نجاحه في الفوز بالانتخابات النيابية , بالمقام الاول , سيجعل مصير الشيعة في مهب الريح والفناء . هذه الادعاءات الهزيلة التي لاتقنع حتى الاطفال , تحاول ان تحشر العواطف الشيعية , بهذه الخدع المنافقة , لحصد اصوات الطائفة الشيعية لصالحه , كأنُّه الأب الأمين والوفي الصدوق المخلص الذي سيفتح ابواب الترف والنعيم , وأنُّه بهذا الادعاء المضحك والبائس والسقيم , سيحقق حلم الولاية الثالثة , حتى يكمل مسلسل الخراب والدمار . خلال ثماني اعوام من توليه منصب المسؤول التنفيذي الأول في الدولة العراقية , لم يقدم انجازاً واحداً، يخدم الشعب او الطائفة الشيعية , والخراب والاهمال والنسيان والفقر الذي يجتاح المحافظات الجنوبية (الشيعية)، خير دليل شاخص على فشل وتقصير وعجز المالكي رضي الله عنه، بتحقيق الحياة الكريمة للشعب , او للطائفة الشيعية , بل حوّل العراق الى شذر مذر , او «طشار ماله والي» . هكذا انحرفت قيادة حزب الدعوة , عن جادة الصواب والعقل السليم المسؤول , بأن حوّلت العراق الى ساحة حرب ونزاعات وصراعات داخل الوطن الواحد , وصار لعبة ودمية، تحرُّكه اطماع الدول المجاورة , هكذا يريد المالكي (رضي الله عنه)، ان يطلق رصاصة الرحمة على العراق في عهد الولاية الثالثة , وإدخال الطوائف الدينية والعرقية والقومية في صراعات لاتنتهي , إلا بالحروب الصفراء المدمّرة , وحتى يتحول العراق الى واحة خصبة للفاسدين الذين نهبوا البلاد والعباد . ان هذه الالاعيب الماكرة , ستكون القشة التي تقصم ظهر حزب الدعوة , وتحرق اوراق المالكي السياسية , هكذا يكون مغرد النشاز الوحيد , حتى من الاحزاب الشيعية التي ترمي الف حجرة سوداء في بيت المالكي , لتقصيه .ان البدع الدينية المنافقة , لن تجد الأرض الخصبة في العراق , لأن الشعب ليس بهذا الغباء المعتوه , كما تتصور قيادة حزب الدعوة , وسوف لن ينزلق الى خداع هذه المهاترات الهزيلة , وان الانتخابات البرلمانية القادمة , ستثبت بأن الشعب العراقي , شعب أصيل ،لاتهزه هذه البدع ومحاولات الاستغلال الفاضح للدين.

كره العراق يتزايد

عبدالناصر جبار الناصري
naser_alteshar@yahoo.com

لاشك إن العراقيين قد كرهوا العراق، إبان فترة حكم صدام، بسبب تحوله الى أداة قتل، طالت الغالبية العظمى من العراقيين، وكذلك الدخول في الحروب العبثية، والحصار، وآثاره، وخط الفقر، إضافة الى الوسائل الإجبارية للإنتماء الى جيش القدس الذي هو عبارة عن الجلوس في الشمس لساعات طويلة، يومياً، والعودة الى البيوت، دون أن يطلق هذا الجيش إطلاقة واحدة على اسرائيل !كل تلك الممارسات المتبعة في السابق، أدت الى كره المواطن العراقي لوطنه، لأنُّه لم يرَ منه إلا الأساليب التخويفية والوحشية والإجبارية، ولم يزدهُ إلّا فقراً وتعذيباً وإنتهاكاً.

بعد سقوط صدام، كتبتُ مقالاً، قُلت فيه : الآن فقط بدأت أشعر بوطنيتي، وزاد شعوري بالإنتماء الى هذا الوطن، لم يكن هذا الشعور ينتابني فقط، بل كان شعور غالبية الشعب من الذين ذاقوا مرارة ذلك النظام الوحشي. شعوري الجميل تجاه العراق الجديد، لم يرَ النور بسبب ساسته الذين أثبتوا لي، بأنهم لايختلفون كثيراً عن سابقيهم.

الآن بدأت أشعر بأن هنالك سياسة ثابتة، تهدف الى تغليب ظاهرة إكراه المواطن لوطنه ! وإلا لما شاهدنا هذه البيروقراطية المتبعة من صدام حسين الى يومنا هذا ! هل يعقل إن المواطن العراقي يكره دوائر دولته كما يكره السجون ؟

هل يعقل أن تتحول دوائر الدولة الى مبان، لتزويد المواطن بمبادئ كره العراق ؟ فموظفو الدوائر، تحولوا الى أداة ناطقة بالسب والشتم والطرد والتمييز بين مواطن وأخر!

المواطنون في العراق تنازلوا عن الكثير من حقوقهم، إذا كانت هذه الحقوق في تلك الدوائر ..فلن يذهبوا اليها، لعلمهم المسبق بأساليب تلك الدوائر! لاشيء تسمع من الموظفين هناك إلا لغة التأجيل وإبتداع النقص في الأوراق والمستمسكات , إنهم يخترعون المئات من القضايا لكي لاينجزوا معاملة المواطن !

كل هذه الممارسات التي تمارسها دوائر الدولة، تعطي إنطباعاً واضحاً، بأن العراق طارد لمواطنيه، وبالتالي تكون ردة فعل المواطن العراقي، كره العراق، ولعنة اليوم الذي ولد فيه.

كلّ هذه المواقف السلبية التي تنتجها الدولة لمواطنيها، أدت بالنتيجة الى زيادة ظاهرة العنف لدى المواطن العراقي، وزادت ظاهرة الإرهاب والجرائم الدموية! فعندما تطرد الدولة مواطنها، فماذا تنتظر منه !؟ هل تريده أن يقابلها بتقديم الزهور، وأن يكون مواطناً نموذجياً وصالحاً ؟

إن دولتنا تدفع بالعراقيين لركوب موجة الإرهاب، والسير في الطريق المعارض والكاره لشيء إسمه العراق، وعلى القائمين على الدولة الحالية، ان يعوا جيداً، أن من يحشر القط في زاوية ضيقة، فلن يُنتظر منه إلّا الهجوم الكاسح عليه .

مساومة مقيتة وتأزم فلسفي مستديم بين علمين

د.هاشم عبود الموسوي

عندما ظهرت» نظرية الفوضى « التي أثارها علماء الرياضيات في نهاية ستينات القرن الماضي، تزعزعت الثقة التي كانت شبه راسخة عن كثير من القوانين الطبيعية في الفيزياء والكيمياء وغيرها من العلوم، بعد أن كانت تلك النظريات والقوانين تعتبر «ذهبية» ولا يمسها الشك بأي شكل من الأشكال ، والتي كان أصحابها قد إعتبروا النسب الضئيلة جداً، المخالفة والمتناقضة مع النتائج كبيرة النسب التي حصلوا عليها من خلال تجاربهم المتكررة ، إعتبروا تلك النسب الضئيلة ، بأنها أشبه بالثغرات الإحصائية أو أشبه بالشذوذ عن القاعدة ، وبذلك لا يمكن الإرتكاز عليها ، وليأتوا بعد ذلك علماء الرياضيات ، ويتناولوا تلك النتائج المتناهية في الصغر ، ويحاولوا تضخيم تأثيراتها ، وليجدوا بأن تأثيراتها قد تصبح كارثية ، إذا ما تم إهمالها، وسمّوا تلك الحركة آنذاك بـ(نظرية جنح الفراشة)، وقد صرّح أصحابها على السبيل الذي يتيحه علم الرياضيات : « بأن حركة جناحي فراشة في الصين ، قد تؤدي الى حدوث زوابع و عواصف في أمريكا « .. كل تلك التوجهات التحذيرية أحدثت ضجة حولها في النصف الثاني من القرن الماضي.اليوم ، وقد ودعنا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين , مازلنا نجد أن الجهود المتراكمة والأنجازات النوعية التي حققها العلم الحديث ، ومنذ ثلاثة قرون ، كانت وما تزال تستند بمجملها الى مناهج بحثية مقننة، و تقف خلفها نظرية صارمة تقود سيرورة العلم . أن نجاح العلم الحديث كان ومايزال نابعاً من الخصائص التي تميز بها عبر مسيرته الحديثة ،والتي أهمها التحديد والصرامة والموضوعية،والقابلية للتجريب والتكرار، مما جعلهُ، يحقق قفزات مهمة وسريعة، ولكن هذا العلم الحديث، لم يستطع الإحاطة بكافة الظواهر ، لوجود بعض الظواهر غير القابلة للتجريب و التكرار والتحديد و التكميم . كان الموقف الخاطئ للعلم الحديث منها هو إنكارها تماماً، بدعوى أنها غير علمية، أو أنها لا يمكن أن تحدث أبداً، وهكذا عمل العلم الحديث على إقصاء الكثير من المسائل، ولم يدخلها في دائرة إشتغاله، ومن أوضح هذه المسائل ، التنجيم والسحر وطب الأعشاب والطب الشعبي، والتنبوء بالمستقبل، وإذا كان العلم محقاً في رفضه لبعض الأفكار التي تتنافى مع العقل والمعقولية ، إلّا أن هناك الكثير من الوقائع، نفاها العلم، بدعوى أن هذه الوقائع لا يمكن أن تحدث أبداً من وجهة النظر العلمية (مع أنها كانت تحدث على الدوام).هذا بالطبع يكشف الأزمة الحقيقية التي يعيشها العلم التجريبي (الحديث) ، فهو كمن يدفن رأسهُ في الرمال حتى لا يرى الحقائق ، ويكمن سبب رفض العلم الحديث لظاهرة التلباثي * مثلاً ، أنُّه لا وجود لديه لأي تفسير سببي لهذه الظاهرة، ضمن النتائج التفسيرية التي يحويها هذا العلم، وهذا يقودنا الى الإفتراض أن هناك حقولاً من المعرفة لا تدخل في نطاق أو دائرة إشتغال العلم الحديث، يمكن ان يطرح فيه الأمر على هذه الشاكلة ، كخطوة أولى في مقاربة هذه الظاهرة العصية على التفسير، و الظواهر الأخرى المشابهة ، وبناءاً على ذلك نستطيع و تحت غطاء معرفي عقلاني، إلحاق هذه الظواهر الشاذة تحت مسمى « العلم الموازي « ، كما حصل فيما يخص الأساليب و الممارسات الطبية غير المنهجية، والتي دعيت أخيراً بـ(الطب الموازي) بعد أن تبين خطأ ولا معقولية المصطلح السابق ((الطب البديل)) . هذا المصطلح الجديد «العلم الموازي»، يُرضي كلا الطرفين اللذين يبدوان وكأنهما على طرفي نقيض، أنصار المذهب العلمي التجريبي من جهة، و المتحمسين للظواهر الشاذة من جهة أخرى, وبذلك سوف يستريح أنصار العلم التجريبي من هذا الصداع المؤرق الذي يواجههم، وذلك عن طريق إخراجه من دائرة إشتغالهم ، فهو حقل موازي لحقلهم، لا يتقاطع معه ولا يلتقي به ، وهذا ما يعتبر حالياً، حلاً ممتازاً، و مناسباً بالنسبة لهم . هذا الحل ليس جديداً تماماً, فلقد سبق للعلم الحديث، أن تقاسم الساحة مع أتباع التيار الديني ، عندما إعترف بأن كل المقولات التي جائت بها النصوص الدينية، هي صحيحة تماماً، ولكنها حدثت بوصفها معجزات، لا يوجد تفسير سببي لها، وبالطبع هذه طريقة مهادنة ذكية أو خبيثة , لجأ إليها العلم الحديث، لإخراج هذه المقولات خارج دائرة إشتغاله . قد كان الحل ممتازاً، حيث خفّت حدة الصراع بين العلم والكنيسة، و حصل ما يشبه الهدنة ، مما وفر للعلم الحديث أجواءاً صحية للتطور المتسارع، بعيداً عن ملاحقة رجال الدين، كما حدث في بداية عصر النهضة ، ومن جهة ثانية، فأن مصطلح العلم الموازي، يبدو مناسباً لأنصار هذا العلم، وذلك لحصولهم على إعتراف صريح بعلمية وأهمية كل الجهود التي بذلوها في دراسة هذه الظواهر الشاذة . اليوم أعود و أجزم بأن مصطلح «العلم الموازي»، يبدو ضرورياً، لفكّ الإشتباك الحالي بين أنصار الحقلين ، فالهدنة التي تم التوصل إليها قبل ثلاثة قرون، عادت لتتقوض وتتآكل من جديد ، لأن المتحمسين لهذه الظواهر الشاذة المستبعدة من العلم ،عادوا لكي يتناولوا هذه الظواهر، وفق أدق المعايير العلمية من الصرامة والدقة والتحديد و التكرار و الموضوعية . تمّ توثيق الكثير من الظواهر وفق هذه الأسس العلمية ، مما أثار حفيظة الكثير من علماء العلم الحديث، و إحتدم الصراع بين الفريقين من جديد، والسبب في ذلك أن أنصار هذه الظواهر الشاذة أدخلوها ، ضمن دائرة إشتغال العلم التجريبي، ونستطيع أن نرى عنف هذا الصراع من خلال الهجوم الذي شنُّه أقطاب العلم الحديث على العالم الباراسايكولوجي (جي بي راين) الذي إستطاع من خلال النظرية الإحصائية، تقديم الإثبات العلمي الدامغ على صحة و أصالة (ظاهرة الإدراك الحسي) ، ومن ضمنها ظاهرة التخاطر، وقد إنبرى الكثيرون لمهاجمة «راين» و تفنيد كل نتائجه ، وذهب البعض الى التشكيك في النظرية الإحصائية التي وظفها «راين» ، وإدعى فريقٌ أن هناك ثغرة ما في النظرية الإحصائية ، إستطاع «راين» النفاذ من خلالها للبرهنة على مقولاته المتهافتة . الحقيقة أن الكثير من النشاطات المشابهة لم تلق هجوماً و إستنكاراً ، فلقد كان هناك الكثير من النشاطات و التأليف في حقول مشابهة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأهمها النشاط المكثف للجمعيتين « الروحية البريطانية» و « الروحية الأمريكية» اللتين ضمتا إليهما بعض الأسماء العلمية الكبيرة . ولكن الطابع الروحاني لهذه النشاطات، جعلت أنصار العلم الحديث، يغضون الطرف عنها ، ولكن إدخالها في دائرة العلم الحديث، كان أمراً لم يكن من السهل السكوت عنه .نحن على يقين أن مصطلح العلم الموازي، سوف يكون له مفعول طيب على كلا العلمين بحيث يجنبهما التصادم، و يوفر أجواء غير مشحونة لكلا العلمين في النمو و التطور . لكن يجب علينا ألّا نغفل بأن هذه الهدنة ستكون مؤقتة بكل تأكيد ، لأن أصحاب العلم الموازي ،سيعاودون الكَرّة من جديد، لإيجاد مكان لهم تحت قبة العلم الحديث، و لينتزعوا الإعتراف لعلومهم، بأصالة و صحة الظواهر التي يتناولونها . ولكنهم سيعودون هذه المرة بطرائق جديدة من البحث والبرهنة و الإثبات ، بل أنهم سيعودون بنماذج تفسيرية علمية، تدعم كل إدعاءاتهم , ولربما عمدوا الى تقديم مقترحات جديدة لنظرية معرفة جديدة، أكثر عمومية وشمولية من نظرية المعرفة الحداثية , وهناك تلوح في الأفق مؤشرات وتيارات كبيرة، داخل فلسفة العلم، تُنبأ بتجاوز التجريبية الضيقة التي فرضها علينا العلم التجريبي، وهناك دعوات صادقة من قبل أقطاب مهمين في فلسفة العلم ، ولكن الإشكال الأساسي ، أن هذا التيار لم يستطع أن يضع هذه التصورات، وفق نظام متسق، ليحولها الى نظرية معرفة متماسكة، تمتلك نفس الجاذبية التي تمتلكها نظرية المعرفة الحداثية .

إذاً هنك مهمتان تقعان على عاتق أنصار العلم الموازي، أولهما توثيق وإثبات هذا العلم ،وفق معايير علمية مقننة، وثانياً، إيجاد مساحة لهذه العلوم، تحت قبة نظرية المعرفة الحديثة .

أنا شخصياً، وبمرور الزمن، أصبحت أعتقد وأجزم، بأن المشتغلين بالعلم الموازي، لا يقلون علمية، و شهرة وكفاءة عن المشتغلين بالعلم التجريبي ، بل يمكنني القول بشيء من الثقة ،أن العاملين بالحقل الجديد للعلم الموازي، يتفوقون بقدراتهم العلمية، ونظرتهم الشمولية الثاقبة للعلم ، وهم يمتازون عن بقية العلماء، كونهم إستطاعوا الألمام بالكثير من العلوم ،خارج إختصاصهم العلمي الضيق ، ومن الواضح أن العلماء المنغمسين في مجالهم الضيق ،لا أمل في إجتذابهم الى هذا الحقل الجديد من الدراسات، أو الطروحات الفلسفية المرافقة ، بل إن الأمل معقود على العلماء وفلاسفة العلم الذين خرجوا من إختصاصهم الضيق ، وألموا بالمناهج العلمية التفسيرية لمقاربة الظواهر المختلفة ، والحقيقة أن الكثير من محدودي النظر، يرون في النظريات العلمية و كأنها كشوف و فتوحات علمية لا يرقى لها الشك ، مع أنها لا تعدو كونها نماذج تفسيرية تم صنعها و صياغتها من قبل العقل البشري و تطبيقها على ظاهرة أو مجموعة من الظواهر . وهي ليست من الظاهرة الطبيعية في شيء ، وحتى ليست جزءاً منها، أو أحد مكوناتها، بدليل أن هذه النظرية (أو النموذج التفسيري) يمكن أن ينزوي لصالح نموذج، أخر، أكثر تماسكاً وله قوة المحاججة، ويستطيع مقاربة عدد أكبر من الظاهرات ومن الأشياء الصادمة و المؤلمة للجمهور عندما يدرك بأن العلم ليس إلا تصورات و نماذج، لا وجود لها خارج العقل البشري، ونستطيع التأكيد للجمهور ، أن نظرية المعرفة الحداثية، قد تم تصميمها، وفق شروط ومعايير، ليست بالضرورة كلّها علمية وعقلية ، بل أن الكثير من هذه الأشتراطات، كانت تاريخية ، أو سياسية ، و إقتصادية أيضاً .

يكفي أن نعلم أن صراع الحداثة مع الكنيسة، أدى بنظرية المعرفة الحداثية، لكي تستبعد أي مصدر للمعرفة، عدا المعرفة التي تأتي عن طريق الحواس الخمس، أو ما يعرف بالإدراك الحسي، وذلك لقطع الطريق أمام المعارف الدينية و المقولات الكبرى التي يستند إليها الدين ، وقد لجأت الحداثة الى نوع من المهادنة مع الكنيسة عن طريق الإعتراف بكل المقولات الدينية، ولكن تحت بند المعجزات ، أي خارج دائرة العلم الطبيعي .

اليوم، نجد أن لا أحد من علماء الحداثة، يريد أن يخاطر بمستقبله العلمي، ليقوم بدراسة هذه الظواهر، ويوثقها ويثبتها علمياً، وهكذا ستبقى المواجهة الحاسمة بين هذين العلمين مؤجلة الى آجلٍ غير معروف أو محدد .

اجتماع الدوحة الأخير ومجافاة الأخلاق العربية

عبد الأمير محسن آل مغير

كان اجتماع وزراء الخارجية العرب في الدوحة، والذي أصدروا فيه قراراً، يتضمن الطلب من رئيس الجمهورية في سوريا، بشار الأسد، بالتنحي، مقابل وجود أنسحاب آمن له ،والتوصية أيضاً الى ما يسمى بالمعارضة السورية، ومرتزقة الجيش الحر، بتشكيل حكومة مؤقتة، توجهاً يفتقر الى الأساس القانوني، لا ، بل والاخلاقي المتبع في التعامل الدولي، لأنُّه يمس سيادة قطر عربي، ويعبّر بشكل صريح عن تنفيذ الاطماع الغربية في المنطقة، حيث صرّح الرئيس الفرنسي (هولاند)، قبل عشرة أيام، بما صرّحت به الجامعة في اجتماعها العتيد في الدوحة، بأن حكومة مؤقتة ستشكّل في سوريا، وهكذا فأن ما لا يستطيعهُ الساسة الغربيون، رغم تنبيهم المفضوح لمؤامرة، ينفذونها في الشرق الاوسط، ومتوقفة على بسط يدهم على الاوضاع في سوريا، حيث اصبحت خيوط تلك المؤامرة مكشوفة للجميع، فأن حكام السعودية وقطر والرهط الذي يتبعهم هم الذين يصرحون بذلك .

هكذا تأخذ الابعاد الطائفية مدياتها، بتطويق الشعب السوري، حيث اقامت تركيا، قواعد لصواريخ أرض جو على الحدود بينها وبين سوريا، كما تناقلت الانباء، بأن مجموعة مسلحة من مختلف الاقطار العربية، تجمعت في منفذ باب الهوى الذي يفصل بين سوريا وتركيا، وأتضح ان ما اعلنت عنه تركيا من سيطرة ما يسمى بالجيش الحر على المنفذ المذكور، هو للسبب آنف الذكر. مثل هذا الاسلوب الذي اتبعتهُ الجامعة ،جاء يمثّل نوعاً من الالتفاف على الموقف الروسي الصيني الذي يحذّر مجلس الأمن، باتخاذ اي اجراء بالتدخل بالشأن السوري، خارج مجلس الأمن، وبالتالي اصبح الحكّام العرب في الجامعة العتيدة، ينفذون إرادة الكبار الغربيين ،ويحاولون تطبيق النسخة اليمنية في سوريا، مع ان تلك النسخة لا يمكن تطبيقها مطلقاً في القطر السوري، ومن ينادي بذلك، فهو أمّا سيء القصد، او غبي ! حيث ان تلك النسخة التي اتبعت في اليمن، تتابعها السعودية، أولاً بأول لابقاء نظام علي عبد الله صالح، الحليف الأمين لها، رغم تنازله وبقاء نائبه في السلطة، أمّا في سوريا، فأن الاوضاع تختلف كليّا، حيث تعتبر سوريا بنظر الغرب، العقدة الأساسية أمام فرض الخارطة الجديدة في المنطقة، وان اي افتقاد لأي حلقة من حلقات التسلسل في النظام السياسي في سوريا، يؤدي الى ملاحقته لأخر الشوط من قبل خصومها السياسيين، حيث ان هناك عواملاً تتفاعل، طائفية وسياسية، يراد تحققها في سوريا، وقد نقل مراسل العراقية صباح يوم ٢٠١٢/٧/٢٣، بأن الاوضاع في دمشق هادئة، أمّا بقية المدن السورية، فقد تمّت استعادتها من قبل القوات السورية، كما ان المراسل المذكور، ذكر بأن رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة السورية، اصدر أمراً الى كافة امراء القطاعات الميدانيين، يخولهم بموجبه ،صلاحية كاملة في التعامل مع الاحداث التي يواجهونها. نعود الى موضوع الجامعة العربية، حيث أنه مما لفت الانتباه أكثر من كلّ ما ذكر عن اجتماع الجامعة العتيد، ان تصريحاً صدر في الدوحة من قبل الجامعة المذكورة، يطلب فيه بأن تتحول مهمة مشروع السيد عنان من إيجاد الوئام بين الاطراف السورية الى مهمة انتقال السلطة، وكأن السيد أمير قطر، تحول ممثلاً، وناطقاً، بأسم المجتمع الدولي، واوعزت الجامعة أيضاً من قبلها للجمعية العامة للأمم المتحدة، باتخاذ الاجراءات، بفتح منافذ لادخال المساعدات الى داخل الاراضي السورية، اي ان تلك الجامعة، حلّت محل مجلس الأمن الذي حال دون صدور قراراته في التدخل العسكري في الشأن السوري، الموقف الروسي ،باستخدام حق النقض، وقد افاد مراسل قناة العراقية، أيضاً، بأن الحكومة السورية، لم تُكلّف نفسها بالرد على قرار الجامعة العربية المذكور، لأن سوريا لم تعترف اصلاً، بأي قرار يصدر من الجامعة، بعد ان خرج ممثلها من تلك المنظمة، وقد قامت الحكومة السورية بعدم مقابلة ممثل الجامعة الذي رافق السيد عنان في زيارته الأخيرة الى دمشق، واقتصرت تلك المقابلة على السيد عنان فقط، وكان قرار الجامعة بتحويل مشروع السيد عنان من احلال الوئام الى ما تسميه الانتقال التدريجي للسلطة، متوقعاً، حيث ان الجامعة والذين يقودونها من آل سعود وحاكم الدوحة، لم يعترفوا منذ البدء، بوجود مشروع السيد عنان ،وسحبوا ممثليهم الذين كانوا مراقبين لاحلال الوئام في سوريا، قبل طرح مشروع السيد عنان، لأنهم ادركوا بأن الحكومة السورية، تود ان يحل السلام مع اطراف المعارضة السورية، ومثل هذا التوجه، يفوت عليهم، وعلى اسيادهم الغربيين، الفرصة لاجتياح سوريا ،وتخليص اسرائيل من أخر حلقة تقف بوجهها في المنطقة، كما تؤدي الى تنفيذ الخارطة الجديدة للشرق الاوسط، المتبناة من قبل الدول الغربية .

غنيّ عن القول، بأن هذا التهافت الذي يصدر من قبل آل سعود، وحكام الدوحة، لم يكن بقصد احلال النظام الديمقراطي في سوريا، كما يزعمون، وأنّما خدمة لاسرائيل .

ان فاقد الشيء لا يعطيه، لأن النظام السعودي ما هو إلّا نظام لا يوجد مثيل له إلّا في القرون الوسطى، فهو نظام يفتقر الى القاعدة الجماهيرية التي تمارس حق انتخاب حكّامها ،وانتخاب مجلس تشريعي يمثّلها، كما ان نظام آل سعود، يفتقر الى ابسط المؤسسات القانونية، ولا يستند على أي أساس دستوري، ورغم ان السيدة كلينتون، وزيرة الخارجية الامريكية، صرّحت بأنُّه لا يمكن حصول تدخل عسكري في سوريا، او تزويد المعارضة بالاسلحة الثقيلة في ظل الرئاسة الامريكية الحالية، وقد يحصل ذلك بعد انتخابات الرئاسة المقبلة.

فسّر المراقبون ذلك، بأنُّه ايحاء، بأن المرشح الجمهوري الامريكي الجديد، (رومني)، قد يكون ممثلاً للصقور الامريكيين، ومع هذا، فقد اصبحت البوارج الامريكية من حاملات الطائرات، ثلاث منها في الخليج، يقابل ذلك تحركٌ روسي، حيث عبرت عدد من البوارج الروسية، مضيق البسفور، متجهه لتعزيز الاسطول الروسي في البحر المتوسط، وتنقل الانباء بأن تلك التعزيزات ستكتمل نهاية شهر تموز الحالي، ويربط اولئك المحللون، التحشد الروسي في المياه الاقليمية السورية، بما تقوم به الولايات المتحدة من تحشيد في الخليج ، وقد كان التفجير الذي تعرض له مقر الأمن القومي السوري، بمثابة جرس الانذار الذي دفع بالمسؤولين السوريين، والقطاعات السورية باقتحامها لاوكار التخريب، واسترداد الاماكن التي سيطرت عليها، حيث اشيع من قبل الأعلام الغربي، وقبل مدة اسبوع تقريباً، بأن معركة دمشق قادمة، وكان تفجير ذلك المقر، بعبوة ناسفة، جزءاً على ما يبدو من المعركة التي اشير لها، وقد استعيدت المنافذ الحدودية، ومناطق ضواحي العاصمة دمشق، وجميع المدن السورية، وقد استسلمت اغلب زمر المرتزقة، مسلّمة سلاحها الى القوات السورية.

يرى المحللون ان تلك الزمر ستُصفّى تماماً، خلال مدة لا تتجاوز الشهر الواحد، وقد نقلت قناة الحرة مساء يوم ٢٠١٢/٧/٢٢ بأنُّه قد عقد اجتماعٌ في اربيل ،حضره ممثلي ما يسمى بمجلس المعارضة في سوريا، وممثلي الاحزاب الكوردية السورية، وممثل عن حزب العمال الكوردستاني التركي، حضروا ذلك الاجتماع، وتم التداول بإقامة اقليم في المناطق ذات الاكثرية الكوردية في الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا، ويبدو ان دعوة الغرب لتأسيس حكومة مؤقتة في سوريا، سيكون في ذلك الاقليم، مما دفع بالقوات السورية ان تُصفّي كافة الجيوب الكائنة في كافة المدن، سيّما على الحدود السورية التركية.

وسيط غير طاهر !

د. عادل محمد عايش الأسطل/
خان يونس 2014/3/18

عشية رحلة الرئيس الفلسطيني «أبومازن» إلى واشنطن، تلبيةً لدعوة الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، كان قد أعدّ فيها جهده، لمواجهة الضغوطات المكثفة التي لا يجد «أوباما» مشقة في الإعلان عنها على مسامعه، وأمام عينيه، بسبب أن الأمور باتت مكشوفة للقاصي والداني، ومن كل جانب.

هذه المواجهة، غلبت عليها سِمات مختلفة عن ذي قبل، فهي كما يبدو، لم تستند إلى اللاءات المعتادة، أو الرفض والممانعة للخلاص منها، وإنما بخلق طلبات، وتكريس مطالبات فلسطينية أخرى، يتوجب على الرئيس «أوباما» أن يواجهها، ويُجيب عليها أيضاً، بقدر ما هو مطلوب من الفلسطينيين، أن يقبلوا به، بصدد أيّة تسوية، كي لا يُجبرون على فقد توازنهم في بيئة سياسية دراماتيكية، تبتعد شيئاً فشيئاً عن العملية السياسية، وفي ظل احتمالات أن تنشأ أوضاع، قد لا ترغب الأطراف في رؤيتها، تتفاعل نحو العنف، لغياب تلك الأجوبة.

تلك الضغوطات والمطالبات المضادة، ستؤدى إلى فشل عالي النسبة للرحلة، أو تُعلن عن نصف الفشل على الأقل، وإن كانت هناك دواع وإمارات واضحة، تدعو إلى استقبال الفشلَ بكامله، حتى قبل أن تبدأ تلك الرحلة، وإن برزت أصوات، تقول بأنها تلمس نجاحات. وحتى نكون قريبين من الدقّة أكثر، باتجاه ما نعتقد به، يجدر بنا بيان السبب الذي يجعل اللقاء غير مجدي. منذ دخول الولايات المتحدة على خط القضية الفلسطينيّة، كانت تكمن جذور نهجها في معارضة أيّة نقاشات مع الفلسطينيين، حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، حينما جنح الفلسطينيون إلى السلام من خلال تبنّي منظمة التحرير رسمياً، خيار حلّ الدولتين في عام ١٩٨٨، ومع التطورات السياسية المتلاحقة أظهرت قبولاً – معيناً- لاعتماد أيّة مفاوضات سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على قرار ٢٤٢، والذي يدعو إلى إقرار مبادىء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وفي أوقات لاحقة، مستندة إلى ما تمخض عن مؤتمر مدريد ١٩٩١، واتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، والتي أنتجت تفاهمات أساسها، حلّ القضية الفلسطينية على أساس حدود ٦٧ في صيغة معدّلة مع تبادل للأراضي من خلال مفاوضات مباشرة، لتمهيد قيام دولة فلسطينية، بعد خمس سنوات أي في العام ١٩٩٩، برعاية أمريكية - كوسيط نزيه - على المفاوضات، وأيضاً كمورد مُعتمد للضمانات والحوافز. ولكن بعد كل ما تقدم، لم يعد هذا ممكناً، ولم يعد ذا صلة بما هو واقع الآن، كأساس يمكن أن يتم فيه التقدم، نحو حل عادل وشامل، فالإدارة الأمريكية، ليست بحاجة لأحد أن ينبهها إلى السياسة الإسرائيلية، (فكراً وممارسة)، فالسياسة الإسرائيلية تلقى خلال كل ساعة ،دفعات دراماتيكية متتالية، وصلت إلى حدود لا يمكن معها، تصور أن تكون هناك حلول. خلال السنوات الأخيرة، وصلت السياسة الإسرائيلية، وخاصة مع استلام حزب الليكود اليميني مقاليد الحكم – مع عدم التقليل من سياسة اليسار- إلى التنكر لأيّة استحقاقات تم التوصل إليها، باعتبارها غير قابلة للتنفيذ على الرغم من أنها لم تكن ذات قيمة، وبالمقابل، فقد عملت على تنشيط الأعمال الاستيطانية ومواصلتها بالليل والنهار، وتعهدت بأنها لن تسمح بإخلاء كل المستوطنات، ولا حتى تلك الجاثمة في قلب الأراضي والمدن الفلسطينية. تم مؤخراً إلحاق مواصلة السيطرة على غور الأردن، لفترة زمنية قد تستغرق بضعة عقود أو إلى ما لا نهاية. ومع ذلك ما زالت القيادة الفلسطينية تعتقد بإمكانية التوصل إلى السلام.

كانت رغبة «أبومازن» في لقاء «أوباما» من منطلق هذا المعتقد، بالرغم من علمه، بأن «أوباما» يميل كل الميل في كل مرة، وأعضاء إدارته أيضاً، وخاصة «جون كيري» إلى الجانب الإسرائيلي، وهم شديدو الحرص في الوقت ذاته من اجتناب أيّة تدخلات لجهات دوليةٍ أخرى ،للضغط عليهم، أو مضايقتهم، نتيجةً لهذا الميل. ربّما حصلت الولايات المتحدة في أوقات سابقة، سيّما في الأيام الأولى لولادة العملية السياسية على لقب (وسيطة ومحفزة) ، بعد أن فرضت نفسها كجزءٍ من مشهد المفاوضات ،ونجحت إلى حدٍ كبير في كسب ثقة الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى ثقة بعض الدول العربية –المعتدلة- وحصولها على الضوء الأخضر، لإيجاد تسوية، بل ومساهمة تلك الدول في الضغط المباشر وغير المباشر على الفلسطينيين، وإن كان، بقبول المقترحات الأمريكية على الأقل. لكن كانت هناك أخطاء مهمّة وكثيرة، ارتكبتها واشنطن، وخاصة إدارة «أوباما» ، وسواء بالنسبة لتلك العلاقة الفوق حميمية الموجهة للإسرائيليين - بغض النظر عن اضطرابات هنا أو هناك، بسبب أنها لا ترقَ بأن تكون مقياساً يُقاس عليها- أو السياسة المرتبكة باتجاه الربيع العربي، أو بالنسبة لانقلابها نحو اللين في سياستها المتبعة ضد الجمهورية الإيرانية، ساهمت جميعها في الذهاب إلى سحبٍ الثقة شبه المطلقة من قِبل تلك الدول، وخاصةً تلك التي يسوؤها التقارب مع إيران نووية.

رغم ذلك، وبسبب قوة النَفَس الإسرائيلي الحار الذي رجّح بالرضى العربي، اضطر «أوباما» في هذه الأثناء، ليطلب بصوت عال من ضيفه – أبو مازن- بضرورة المجازفةً واتخاذ قرارات جريئة، وأقلها التخلي عن القدس، كعاصمة للدولة الفلسطينية، بسبب أن من يتخلّى عن صفد، لا يُعجزه التخلي عن القدس. والتخلي عن حق العودة، بسبب أن من يوافق للكثرة الفلسطينية بالتوطين في كندا وأستراليا، فإنه لا يضرُّه الموافقة على إلحاق البقية الباقية، وأيضاً الاعتراف بيهودية الدولة، بسبب أن الذي يُطالب بوطن قومي فلسطيني، فلا تفرق لديه إذا ما كان مستعداً لفعل ذلك. وعلى أيّة حال فإن الإدارة الأمريكية وسواءِ الحالية – إدارة أوباما- أو اللاحقة مستقبلاً، لن تقوم بتغيير الكثير من استراتيجيتها التي مارستها منذ الأزل، بشأن الفلسطينيين، والقضية الفلسطينية بشكل عام، بسبب أن تلك الاستراتيجية، لم تتلقَ بسببها أيّة متاعب تُذكر، لا من الفلسطينيين أنفسهم، ولا من الجانب العربي، بل وما زالت تتلقَ المزيد من القبول والاستحسان، وأمّا بالنسبة إلى مطالبات الرئاسة الفلسطينية، فستظل لدى «أوباما» ،وكأنُّه لم يسمع بها من قبل، كونهُ وسيطاً غير طاهر !

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتّابها